حركة بنائها حركة اعرابها بحروف الجواب كنعم وجير وبلى
وايي الجود اي لزومها لتا الواحد او هو الظرفية او شبهها
او هو عدم التثنية والجمع والافتقار اي الى المضاف اليه
فان قلت الافتقار المقتضي للبناء هو الافتقار الى الجملة
كما مر قلت ذا في المقتضي للبناء الاصلي اما المقتضي للبناء
العارض فقد يكتفي فيه بالافتقار الى المفرد هذا ما ظهر لي
ولما كان وجود هذا الافتقار حال الاضافة لفظا معارضا بظهورها
لم يؤثر البناء حالتها وانما بنيت حيث وادخال الاضافة لفظا لان
الاضافة الى الجملة لاضافة لانها في الحقيقة الى مصادر الجمل فكان
المضاف اليه محذوفا ولما ابدل التنوين في كل وبعض عن
المضاف اليه لم يبنيا لقيام البدل مقام المبدل منه وانما افتقارهما
في هذه الظروف البناء دون التعويض لانها غير متصرفة
فناسبها البناء اذ هو عدم التصرف الاعرابي قاله الرضي
في قراءة الجماعة اي السبعة فحسب القاف ايده الزجاج
اللفظ وفي قوله الله فحسبي دكما اشارة الى ان حسب مبتدأ
محذوف الخبر اي وبالعكس وهو اولى لان حسب بمعنى
اسم الفاعل اي كافي فلا ينصرف بالاضافة كما سبق في
الشرح فالاولى جعله خبرا عن المعرفة وانما جوزنا كونه مبتدأ
لتخصصه بالاضافة افاده المصنح من اول اي من
اول الامر نقد وبالعين المهملة تسيطو
ويروى بالجيم اي تضيح نقلة
ابن سيده بفتح الفوقية وكسر
العين المهملة

وتشديد اللام يتحسن اي يصب اقب من تحت جرثمة وفي كما
يفيده كلام العيني اي هو اي الفرس على ما في المغني وشواهد
العيني لكن نقل السيوطي عن الزمخشري ان البيت في
وصف بعير اقب من القب وهو دقة الخصر وضمور
البطن كما في القاموس والمراد ضامر البطن كما قاله العيني
وقوله عريض من على اي واسع الظهر وما جري عليه الشيء
من ضم على البيت بنوع فيه المغني وقد قال السيوطي انه
مجرور لان قوافي الارجوزة مجرورة كما علمت من الابيات
التي ذكرناها منها كلموني اي ابن ع وقرابة مفعول
بادي على قراءته بالنصب او مضاف اليه والمفعول محذوف تقديره
اقاربه على قراءته بالجر نصبا اي اعني واقتصر على
النصب لانه الاصل في الظروف اذا ما نكر اما زايدة وضمير
نكر عايد الى قبل وما ذكر بعده لانه وان تاخر لفظا متقدم
رتبة لانه مفعول اعني وسقط ما اعترض به هنا
وما من بعده قد ذكر اعترض بان هذا اخذ حرف غير الانظم لتذكر
بعد قبل مع انها تقرب بالنصب كما تقدم واجيب بان المراد
واعربوا نصبا على الظرفية وذكر لابائي فيها وهذا كله
وان اقره شيخنا والبعض انما يتم على ان المراد ما ذكر بعد قبل
ما عطف عليه ولك ان تقول المراد ما ذكر بعد قبل ولو على غيره وهو
المطلق فتدخل غير لذكرها بعد قبل في قولي قبل كغير ويكون
المراد بالنصب ما هو اعم من النصب على الظرفية وهو هذا
فلا وجه لحمل كلام المصنف على المجموع ليندفع اعتراض الشارح بعد على
المصنح بحسب وعلى كما سيتضح اعضض بفتح الهمزة والضاد